مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

لمَ علينا القلق حيال المنطقة العربية؟

رامي جورج خوري

ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

لمَ علينا القلق حيال المنطقة العربية؟

رامي جورج خوري *

تتكوّن معظم المنطقة العربية الآن من أسر فقيرة ومتآكلة ومتقطعة من الداخل، على عكس ما تروّج له صور وسائل الإعلام الشعبية في الخارج عن الثروة الضخمة؛ إذ إن المنطقة العربية متشعبة ومقسّمة على ثلاث فئات، هي: مجموعة صغيرة من الأثرياء، ومجموعة الطبقة الوسطى، ومجاميع من الفقراء والضعفاء المهمشين الذين يشكلون الآن ثلثي العرب؛ فعلى وفق الأبحاث الجديدة التي أجرتها العديد من المنظمات العربية والدولية فإن هناك حوالي 250 مليون شخص من أصل 400 مليون نسمة من السكان العرب، هم فقراء ومهمشون.

وأهم دليل على هذا الاتجاه يأتي من نتائج دراسات الفقر متعدد الأبعاد التي أجرتها منظمات عربية ودولية، إذ قدمت لنا صورة كاملة وأكثر دقة عن الظروف الفعلية لسكانها المتضررين، فضلاً عن المسوحات السنوية في المنطقة التي تجريها مجموعات أكاديمية عربية وأمريكية التي توصلت إلى أن نحو 70 % من العائلات العربية لا تستطيع تلبية احتياجاتهم الشهرية الأساسية.

وتشير أرقام الفقر متعدد الأبعاد (MDP) إلى أن معدلات الفقر أعلى أربع مرات مما كان متوقعاً في السابق؛ وذلك لأن مقياس الفقر الذي طبقه الاقتصاديون في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، والبنك الدولي، ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وغيرها من المؤسسات، قدمت لنا صورة أكثر دقة عن الفقر مقارنة بالاعتماد السابق على معدلات إنفاق الدولار في اليوم؛ ويكمن السبب الرئيس للدقة الكبيرة هو أن تدابير الفقر التي اعتمدها مؤشر الفقر متعدد الأبعاد تغطي جميع الفئات من الأغنياء والفقراء الذين همشتهم الدراسات السابقة، وقد تحدّد الفقر بدرجة أكثر دقّة من حيث احتياجات الأسر الأساسية.

* زميل أقدم، وأستاذ في تخصص الصحافة في الجامعة الأمريكية في بيروت، كاتب عمود أقدم غير مقيم في كلية هارفارد كينيدي.

في عشرة بلدان عربية شملتها دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا صُنّف 116 مليون شخص بأنهم فقراء؛ أي ما يقارب 41% من مجموع السكان، و25% كانوا عرضة للفقر –على وفق قسم التنمية الاقتصادية والفقر في الأمم المتحدة–، وتشير نتائج مؤشر (الاسكوا) إلى أن العائلات ذات الدخل المتوسط التي تقع على مشارف الفقر لا تستطيع تحمل أي زيادة في الأسعار أو الضرائب؛ الأمر الذي سيؤدي بها مباشرة إلى الفقر.

وقد يُفسّر ذلك سببَ تظاهر عشرات الآلاف من الأفراد ضد سياسات حكومتهم في الآونة الأخيرة في العراق، ولبنان، وتونس، والسودان، وبلدان عربية أخرى، مع تركيز قوي على رفض الضرائب الجديدة والزيادات في الأسعار.

وحتى حينما طبق البنك الدولي مقياس الفقر معدلات إنفاق الدولار بنسبة أقل من 1.90 دولار أمريكي لكل فرد يومياً، ارتفع معدل الفقر المدقع في منطقة الشرق الأوسط للمدة –2011 2015 من 2.7 % إلى 5 %، وكان الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم التي زاد هذا المؤشر فيها في تلك الفترة. وبالتالي، فإن الطبقة الوسطى في الدول العربية غير المنتجة للنفط قد تراجعت من 45 % إلى 33 % من السكان.

ولا تعد معدلات الفقر العربي أكثر ارتفاعاً مما كان يعتقد سابقاً فقط؛ بل إن الفقراء مقدر لهم أن يعيشوا المعاناة لعدة أجيال، وذلك لسببين: أولهما: لأن ظروف النمو في مرحلة الطفولة المبكرة والمستوى التعليمي الأعلى للأسرة هما مؤشران متوقعان لتحديد مستوى الفقر مدى الحياة، وكلا الظرفين يمثلان إشكالية في العديد من المناطق العربية.

ثانيهما: لأن الاقتصادات العربية اليوم لا تستطيع أن تولد وظائف نوعية كافية لزيادة دخل الأسرة وخفض معدلات الفقر. وشرح الدكتور أبو إسماعيل في العديد من المقابلات التي أجريت

معه بأن معظم العائلات العربية في العقود الأخيرة شهدت حركة اجتماعية واقتصادية أدّت إلى تقدمهم في مجالي التعليم والعمل من خلال تحسين دخلهم ورفاهيتهم. إلا أنه في الآونة الأخيرة باتت القدرات الاجتماعية الأعلى في الصحة والتعليم غالباً ما لم تترجم إلى حياة أفضل، ولاسيما لعدم توافر وظائف لائقة بالنحو الكافي.

ولإكمال دائرة البؤس التي تصيب مئات الملايين من العرب الفقراء الذين يشكلون أغلبية سكان المنطقة، فهم يفتقرون أيضاً إلى الحقوق السياسية للتعبير عن بؤسهم أو المشاركة بنحوٍ جيد في صنع القرار، الذي من الممكن أن تغيّر حالة دولهم المعرضة للخطر لحالة أفضل.

إن النتيجة السياسية لكل هذا هو أن العديد من العرب أصبحوا مهمشين بنحوٍ متزايد عن التيار الرئيس الاقتصادي، وأيضاً في العديد من المؤسسات السياسية والوطنية في بلدانهم. ويتزايد إقصاء المواطن عن الدولة في جميع أبعاد الحياة التي تقاس الآن بنحو جيد من الناحية الكمية والنوعية، مثل: النوع الاجتماعي، والعرق، والموقع الريفي في المناطق الحضرية، والتعليم، والصحة، والأمن، والثروة، والفقر، والثقة بالنفس، والثقة في الحكومة، وغيرها؛ ونتيجة لذلك، انشق مواطنو الدول العربية إلى عدة مجموعات: طبقة صغيرة غنية، وطبقة متوسطة مستمرة بالتناقص، وأغلبية كبيرة من الفقراء والضعفاء. وربما لم يعد غالبية المواطنين العرب يشعرون أنهم يستطيعون ائتمان دولهم وحكوماتهم على هويتهم، وأمنهم، وفرصهم، وصوتهم، واحتياجاتهم الأساسية، وغيرها من العوامل الحاسمة التي تكون أساس المواطنة الصحية والحياة الإنسانية الكريمة، وهؤلاء الرجال والنساء الذين ينفرون من بلادهم يسعون إلى الانتماء إلى مؤسسات خارج الدولة تلبي احتياجاتهم.

ولا تستطيع الحكومات العربية والقطاع الخاص الحالي أن يولّدا عدداً من الوظائف الجديدة اللازمة للحدّ من الفقر في العقود المقبلة، وقد أصدر صندوق النقد الدولي بياناً يشير فيه إلى الحاجة لنحو (60–100) مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2030، و(27) مليون وظيفة في

2018-2023؛ لتلبية احتياجات الخريجين الجدد، والحدّ من البطالة الحالية، ورفع دخل الأسرة.

وهذا يعني أن السمة الرئيسة التي ستطغي على أسواق العمل العربية هي العمالة غير النظامية التي تقدر الآن بحوالي (50-60 %). وإن عدم فعالية العمل -بسبب افتقاره إلى حماية العمال- هو سبب رئيس للفقر؛ وبالتالي فهو عامل من عوامل الفقر الدائم للأسرة التي يعمل أفرادها بنحو غير نظامي.

إن انتشار الفقر والضعف وعدم المساواة التي تهدد الرفاه الحالي والمستقبلي هي عواقب السياسات السيئة للنخب العربية غير الكفوءة على نطاق واسع، وقد شاركت القوى الإقليمية والدولية العدوانية التي تدعم هذه النخب وتشجع على الحروب في المنطقة في استمرار الفقر بالبلدان العربية.

وتعدُّ جميع هذه القضايا الآن حلقة واحدة مدمرة من الحكم السيّئ، والاقتصادات الراكدة، وتدهور الخدمات التعليمية والصحية، وانعدام كفاية فرص العمل الجيدة، والحروب المتزايدة، فضلاً عن تدهور البيئات، ونقص المياه، وانعدام الأمن الغذائي، والحضارة غير المتماسكة، والفساد المستشري. وربما تكون هذه المجموعة من العوامل هي أعظم خزي في المنطقة العربية الحديثة التي تخفق في حقّ شعبها؛ لأنها أخفقت في اختباراتها القديمة التي امتدت على مدى قرن من الزمان على إقامة الدولة، والسيادة، والمواطنة.

المصدر:

https//:agenceglobal.com/2019/02/10/why-we-should-worry-about-the-arab-region/